الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 21 رجب 1425 هـ 7 سبتمبر 2004 العدد 9415

بريد طباعة

مقاولو الطرق في السعودية يتوقعون توسع نشاط أكثر من 50 شركة متخصصة مع قرار توجيه فائض الميزانية في دعم النشاط الاقتصادي

الرياض: محمد الحميدي

يرى عدد من مقاولي الطرق في السعودية أن تركيز توجيه الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي بتخصيص 41 مليار ريال (10.9 مليار دولار) من فائض الميزانية المتوقعة للعام الجاري في شتى المجالات من ضمنها قطاع إنشاء الطرق وصيانتها سيسهم في رفع مستوى النشاط الذي لا يزيد فيه عدد الشركات المتخصصة عن 50 شركة عاملة إذ سيدفع من إمكانياتها جراء العقود الكثيرة المرتقبة بعد هذا التوجيه في المرحلة المقبلة.

التوجيه سيدفع خطة إنشاء الطرق المزدوجة ويزيد من الاهتمام بالصيانة

ولمح هؤلاء الى أن الفائض الموجه الذي أقره ولي العهد السعودي يمكنه أن ينهي معظم مشكلات الطرق والصيانة وسط تنوع تضاريس البلاد وامتداداتها الطولية والعرضية الضخمة مشيرين إلى أن من أهم قضايا الطرق التي تسعى الحكومة السعودية متمثلة في أمانات المدن والبلديات ووزارة المواصلات إلى حلها هي ازدواجية الطرق السريعة وهو الذي يتوقع أن ينتعش مع التوجيه الأخير.

وقال المهندس علي بن محمد السويلم مدير عام شركة محمد العلي السويلم للتجارة والمقاولات المتخصصة في إنشاء الطرق وصيانتها أن توجيهات الأمير عبد الله تمثل إضافة قوية ومتواصلة ضمن جهود الحكومة في تحقيق المزيد من مشاريع التنمية والتطوير في البلاد موضحا أن التأثير الأبرز والمنعكس على نشاط شركات الطرق والصيانة هو توقع المزيد من المشروعات في ظل التوجيه الرامي حول برنامج عاجل لإقامة الطرق السريعة وفتح طرق مزدوجة ومفردة جديدة داخل المدن والقرى وخارجها.

وزاد السويلم في حديث لـ«الشرق الأوسط» أن شركات المقاولات المتخصصة في الطرق ستكثف من تحركاتها لكسب مشروعات جديدة والانطلاق لتحقيق التنمية التي هدف لها توجيه الأمير بتخصيص مليارات كثيرة من الريالات مؤكدا على إدراك الشركات العاملة في هذا النشاط بالدور الحيوي الذي تلعبه إنشاءات الطرق وعمليات الصيانة المستمرة لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأضاف السويلم أن نشاط مقاولات الطرق مرشح للنمو بعد تنفيذ توجيه الأمير عبد الله إذ ستكثر الخدمات وتنشط صناعة الطرق وصيانتها مع تحرك الشركات للبحث عن الجديد وتزويد نفسها بأحدث التقنيات التي تضمن تأسيس طرق ذات مواصفات عالية وهو الأمر الذي يعتقد أن تتوسع الشركات القائمة في أعمالها أكثر وأكثر.

من جانبه، يرى المهندس نايف المسهر نائب المدير العام لشركة المسهر للتجارة والمقاولات العاملة في حقل إنشاء وصيانة الطرق، أن التوجيه الأخير سيعزز التوجه الحكومي في رفع حالة الطرق القائمة خاصة الطرق الطويلة مشيرا الى أن النمو الاقتصادي سيزيد مع انتهاء الشركات تنفيذ توجيه الأمير الذي حدد على وجه الخصوص إقامة طرق سريعة وفتح طرق مزدوجة وهو الأمر الذي رآه الأمير ضمن احتياجات المواطنين الأساسية التي يجب تأمينها والانتهاء من تجهيز ما نقص قريبا.

وأبان المسهر لـ«الشرق الأوسط» أن من إيجابيات تخصيص جزء من الميزانية الذي أعلنه الامير عبد الله، ضمان دفع وتقوية البنية التحتية وخلق فرص للعمل ومزيد من التطوير في قطاع المقاولات وفي الشأن الاقتصادي بصفة عامة في البلاد مبينا أن إكمال نقص بعض المشروعات هو ما يحتاجه القطاع لإتمام بعض مشروعاته.

وأفاد المسهر أن مستوى الأعمال سيرتفع مع تنافس الشركات العاملة على الاستحواذ على كمية من المشروعات المتوقع طرحها وهو ما يعني مزيدا من التعاون بين الشركات العاملة وتنسيق الأعمال فيما بينها متوقعا أن يدفع تخصيص جزء من الفائض الحالي إلى تعزيز تفكير الحكومة السعودية نحو تحقيق مشروع طريق سريع مزدوج يمتد من شمال السعودية إلى جنوبها وهو حلم ينتظره ملايين المواطنين إذ به يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية عظيمة.

وتقدر أعداد الشركات العاملة والمتخصصة في نشاط إنشاء الطرق وصيانتها في السعودية بنحو 50 شركة فقط وهو عدد قليل إذ يصعب تأسيس شركات متخصصة في هذا الحقل في دولة كالسعودية تتسم بتوسعها الجغرافي الممتد وهو ما يعني احتياج رؤوس أموال ضخمة لتأسيس شركة متخصصة في إنشاء الطرق. وتبلغ أطوال شبكة الطرق المعبدة في السعودية بنحو 45.5 ألف كيلومتر وتربط هذه الشبكة بجميع المدن وغالبية القرى والهجر في حين تبلغ أطوال الطرق الترابية 106.3 ألف كيلومتر. وتهدف برامج وزارة النقل السعودية حاليا إلى دعم برامج الصيانة العادية والوقائية لمنشآت الشبكة القائمة وتطبيق الأساليب الحديثة في إدارة برمجة تنفيذ عمليات الصيانة وتحديد أولوياتها، الاستمرار في استكمال شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية لخدمة المناطق ومواقع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، والاستمرار في تنفيذ مشروعات الطرق السريعة والمزدوجة لاستكمال محاور الحركة المرورية، رفع مستوى الطرق القائمة وفق متطلبات الحركة المرورية، والاستمرار في رفع مستوى طرق الربط بين المملكة والدول المجاورة، والعمل على تحسين أساليب تنفيذ الطرق الترابية وصيانتها، والأخذ بالتقنيات الحديثة لرفع مستوى السلامة على شبكة الطرق، ومراعاة التوازن في تنفيذ الطرق بين المناطق، والتوسع في إجراء الأبحاث المتعلقة بصناعة الطرق.

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة